مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي

Économie post-pétrole:Émirats Arabes Unis un modèle pionnier dans la diversification économique

د. بوفنش وسيلة

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة – الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/06/30 تاريخ قبول النشر: 2017/04/30

الملخص :

تعاني أغلب الدول النفطية من اختلال هياكلها الاقتصادية نتيجة اعتمادها على مصدر وحيد للدخل في تمويل سياساتها التنموية، الأمر الذي دفعها إلى تبني إستراتيجيات بديلة ترمي إلى ترقية الكفاءة الاستخدامية للعوائد الريعية وتوجيهها نحو تنويع بنية الاقتصاد لزيادة قدرته على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

من بين الدول التي تبنت سياسة التنويع الاقتصادي باعتبارها خيارا استراتيجيا دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي أضحت تجربتها التنموية من التجارب الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من انجازات كبيرة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، العوائد النفطية، الاقتصاد الريعي، التنويع الاقتصادي، الإمارات العربية المتحدة.

Résumé :

La plupart des pays producteurs de pétrole ont une économie déséquilibrée en raison de la dépendance d'une seule source de revenu pour financer leurs politiques de développement, Ce qui les fit à adopter des stratégies alternatives pour diversifier son économie et faire face aux défit économiques actuels et futurs.

Parmi les pays qui ont adopté une politique de diversification économique comme une choix stratégique de développement l'émirats arabes unis, qui considérée comme une expérience importante en développement, qui digne être étudier au vu des résultats obtenus.

***Mots clés**: Le développement économique, Les revenus pétroliers, L'économie Rentière, La diversification économique¤Émirats arabes unis.*

مقدمة:

شهدت أسواق النفط العالمية مؤخرا تحولات وتغيرات سريعة ومتلاحقة انعكست أثارها سلبا على أغلب الدول التي تعتمد اقتصادياتها على الريع النفطي كمصدر وحيد للدخل، وذلك بعد فشلها في إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي باتجاه بناء قاعدة إنتاجية متكاملة ومتوازنة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة المستدامة، رغم إعداد وتنفيذ العديد من البرامج التنموية الرامية إلى تطوير البنية التحتية والمساهمة في ترقية الحركية الإيجابية للاستثمارات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة.

في هذا السياق، تتضح أهمية مراجعة السياسات الاقتصادية وانتهاج استراتيجيات تنموية جديدة على غرار العديد من الدول التي يمكن الاستفادة من تجاربها الناجحة في صياغة إستراتيجية شاملة للتنويع الاقتصادي، في إطار مراعاة مستجدات الاقتصاد العالمي وقيوده الخارجية واستشراف الأفاق المستقبلية المرتبطة باقتصاديات الموارد.

من التجارب الناجحة للتنويع الاقتصادي تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة التي تمكنت بفعل حوكمة مواردها واختيار أفضل البدائل لاستغلالها من تحقيق مؤشرات إيجابية في قطاعات حيوية، وخلق نموذج اقتصادي رائد قادر على مواصلة مسيرة النمو والازدهار واستيعاب المتغيرات المتسارعة للاقتصاد العالمي، لتصبح بذلك مركزا تجاريا، ماليا واستثماريا مميزا على المستوى العالمي.

ونظرا لأهمية التجربة التنموية الإماراتية قمنا بدراستها للإجابة على الإشكالية المتمثلة في التساؤل التالي:

"**إلى أي مدى نجحت الإمارات العربية المتحدة في تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي؟ وما هي عوامل نجاحها؟**"

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة فيما يلي:

- ما هي الأسباب الدافعة إلى التحول إلى نموذج تنموي أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة؟
- فيما تتمثل منظومة السياسات الاقتصادية المرتبطة بتطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
- ما هي أهم تحديات تنويع الاقتصاد الإماراتي؟

فرضيات البحث

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التحول إلى نموذج تنموي أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة في ظل السياق الرامي إلى الحفاظ على إمكانياتها الطاقوية المعتبرة والعمل على تحسين المؤشرات الكلية الاقتصادية والبشرية.
- ركزت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي على إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني عن طريق تطوير القطاعات غير النفطية.
- تتمثل أهم تحديات تنويع الاقتصاد الإماراتي في التنسيق بين الإمارات السبع في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التنويع الاقتصادي.

أهمية البحث

يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا للأسباب التالية:

- يعد موضوع التنويع الاقتصادي من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة كونه يشكل مدخلا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة من جهة، كما أن فهم أبعاده يمكن من تكوين نظرة شاملة عن النموذج التنموي الذي ينبغي تجسيده من جهة أخرى.
- إن تحقيق التنويع الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا عن طريق تحليل مختلف مؤشراته، بغرض ربط المشكلات بأسبابها الحقيقية ومحاولة استقصاء نقاط القوة للاستفادة منها ونقاط الضعف لاستدراك مخاطرها.
- مزايا التجربة الإماراتية باعتبارها نموذجا تنمويا ناجحا يؤمل أن يستفاد منه.

أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- تحديد منظومة السياسات الاقتصادية الجديدة المرتبطة بتطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- التطرق لواقع التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة من خلال الوقوف على مختلف الانجازات المحققة وآفاقها المستقبلية.
- تقييم سياسات دولة الإمارات العربية المتحدة الرامية إلى تنويع اقتصادها والتقليل من الاعتماد على النفط.

أسباب اختيار الموضوع

لقد تم اختيار الموضوع بناءا على عدة أسباب، وهي:

- أهمية الموضوع نظرا لدور التنويع الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.
- تسليط الضوء على كيفية تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة وخلق نموذج اقتصادي رائد.

منهج البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي في شكل يخدم موضوع البحث وأهدافه التي نود من خلالها الوصول إلى أن التحول إلى التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ونظرا لطبيعة الموضوع والأهداف المرتبطة به تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

1. سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة: أهدافها، محاورها ومراحلها.
2. عرض وتحليل أهم المؤشرات الكمية لقياس التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة.
3. القيود والتحديات القطرية، الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة.
4. عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة والدروس المستفادة منها.

1. سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة: أهدافها، محاورها ومراحلها

شكل الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط أولوية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار سعيها لبناء نموذج تنموي مستدام لا يكون مرتبطا بالنفط وتقلباته الحادة في أسواق الطاقة العالمية.

1.1 أهداف سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تتمثل أهداف سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي:[1]

- تقليل نسبة اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيد للعملات الأجنبية والدخل من خلال إضافة قطاعات اقتصادية جديدة وتطوير كفاءة وإنتاجية القطاعات الحالية.
- التركيز على معايير الاستدامة في كافة الأنشطة الاقتصادية والتنموية بهدف تعزيز *قدرات* الاقتصاد *الوطني* والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.
- تجنب الآثار السلبية المترتبة عن التغيرات الدورية في مستويات العوائد النفطية على خطط الإنفاق وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.
- الحفاظ على احتياطيات نفطية كافية والحد من استنزافها في ظل ارتفاع الطلب العالمي عليها من أجل حماية مستقبل الأجيال القادمة.
- تسريع التحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة، الابتكار والتكنولوجيا.
- تنمية الموارد البشرية الوطنية وحسن استغلالها.

2.1 محاور سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

تتضمن سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة المحاور التالية:

1.2.1 تطوير القطاعات غير النفطية

في إطار حرصها على ضمان نجاح سياسة التنويع الاقتصادي عملت دولة الإمارات على تطوير القطاعات غير النفطية المتمثلة فيما يلي:[2]

- **قطاع الصناعة:** اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنمية الصناعية في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الضرورية، وبالتالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يلي:

Õ إقامة العديد من المنشآت الصناعية في مجال الصناعات البترولية والبتروكيماوية والصناعات التحويلية غير البترولية، الأمر الذي ساهم في تطوير البنية الهيكلية للصناعة الوطنية.

Õ إنشاء دوائر التنمية الصناعية في أغلب إمارات الدولة بهدف توفير كافة الإمكانيات لدعم النشاط الاقتصادي وخاصة النشاط الصناعي وتأهيله.

Õ تشجيع الاستثمار الصناعي من خلال توفير الحوافز التي تضمنها قانون تنظيم شؤون الصناعة، كإعفاء المشاريع الصناعية من الرسوم الجمركية على وارداتها وصادراتها والضرائب على أرباحها.

Õ تشجيع المؤسسات الصناعية على تطبيق الأساليب المتطورة في الإنتاج وعلى استخدام التقنيات الحديثة التي تسمح بتحسين مستويات الأداء.

- **قطاع الزراعة:** أولت دولة الإمارات العربية المتحدة التنمية الزراعية اهتماما كبيرا للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال توفير الثروة المائية واستغلالها على أساس علمي، وإنشاء سدود ترابية وتنفيذ مشاريع الغابات والمشاتل باعتبارها العمود الفقري للزراعة، وقد أدت المجهودات المبذولة إلى التوصل إلى نتائج إيجابية تمثلت في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة محاصيل زراعية وتصدير جزء منها إلى الدول المجاورة.

- **قطاع الطاقة غير التقليدية:** تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تنويع مصادر الطاقة لتشمل إلى جانب الموارد الهيدركربونية التقليدية كلا من الطاقة النووية والمتجددة، وذلك في إطار إستراتيجية تهدف إلى تحقيق أمن الطاقة وتلبية الطلب المتزايد عليها، والتي تتضمن التوجه إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة والنظيفة لمواكبة الخطط المستقبلية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

- **قطاع السياحة والطيران:** تسعى دولة الإمارات إلى تطوير قطاعي السياحة والطيران في منظومة اقتصاد ما بعد النفط وزيادة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي، نظرا لارتباط قطاع السياحة بالعديد من القطاعات الأخرى ودوره في توفير الوظائف وتنشيط حركة الاستثمار في قطاع الفنادق والبنية التحتية من جهة، والدور المستقبلي لقطاع الطيران بالنظر إلى إستراتيجية الابتكار والتطوير التي يرتكز عليها من جهة أخرى.

2.2.1 الاستثمار في اقتصاد المعرفة

أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية الاستثمار في اقتصاد المعرفة باعتباره من القطاعات التي تمتاز بفرص كبيرة للنجاح، وذلك ضمن رؤية شاملة لهذه الأخيرة تتناسب والقدرات الاقتصادية والديموغرافية، مما أدى إلى تحسين قيمة كل من مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر المعرفة [3] الذين قدرت قيمتهما بـ 6.94 و 7.09 على الترتيب سنة 2014،[4] وارتفاع تنافسيتها عالميا وحلولها ضمن المراتب الخمس الأولى في 27 مؤشرا عالميا وفق تقرير التنافسية العالمية للعام 2015 – 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» في سويسرا.[5]

3.2.1 الاستثمار في المشروعات الكبرى

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما خاصا لتطوير البنية التحتية عن طريق إنشاء أصول جديدة وخدمات ذات جودة عالية، وذلك بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية، المالية والسياحة الثقافية، الأمر الذي مكنها من امتلاك إحدى أكثر البنى التحتية تطورا في العالم.[6]

4.2.1 تحسين بيئة الأعمال

عملت الإمارات العربية المتحدة على تحسين بيئة الأعمال بهدف توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص للإسهام الجاد في عملية التنمية عن طريق: [7]

- تطوير وتحديث الإطار التشريعي لتنظيم الأنشطة الاقتصادية بغرض رفع مستوى الأداء الاقتصادي، أبرزها قانون الاستثمار الأجنبي الذي يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري وتنويع النشاط الاقتصادي بما ينسجم مع رؤية الإمارات 2021.
- اعتماد سعر صرف مربوط بالدولار، وهو الأمر الذي جعل دولة الإمارات تتميز بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جدا).
- إنشاء المناطق الحرة لتصبح مركزا لتجار التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة.

وقد أدت المجهودات المبذولة إلى تصنيف الإمارات في المرتبة 13 عالميا والأولى شرق أوسطيا بين الوجهات الواعدة للمستثمرين خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2013 و2015، حيث أصبحت مقرا إقليميا لأكثر من 20 % من الشركات الكبرى في العالم.[8]

3.1 مراحل سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

بدأت عملية تحول الاقتصاد الإماراتي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع منذ ثلاث عقود، فبعد اعتماد شبه كامل على العائدات النفطية في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، أخذ هيكل الناتج المحلي الإجمالي في التغير بصورة مستمرة لصالح القطاعات غير النفطية في سنوات التسعينات إثر انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي، في إطار خطة تنموية هدفت إلى تشجيع الاستثمار الخاص والإنتاجية المحلية في قطاع البناء والعقارات ثم قطاع النقل والاتصالات والصناعات التحويلية.[9]

ليستمر بعد ذلك تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي بتحويل الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة غير النفطية وبناء اقتصاد معرفي تنافسي في إطار تحقيق كل من الخطة الإستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى الاتحادي والمتمثلة في رؤية

الإمارات2021، والرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي 2030، خطة دبي الإستراتيجية 2021 ورؤية الشارقة 2021 على المستوى المحلي.

1.3.1 رؤية الإمارات 2021

وهي خطة إستراتيجية تم إطلاقها عام 2007 تهدف إلى تحقيق نمو حقيقي للقطاعات غير النفطية بحيث لا تتجاوز مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الخام نسبة % 20، رفع مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والقدرة التنافسية[10]، من خلال التركيز على ثلاث مجالات هي: [11]

- زيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية وربط التعليم باحتياجات السوق.
- وضع إطار تنظيمي لدعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتشجيع القطاعات الناشئة.
- تطوير سياسة البحث العلمي بما يتماشى مع الأولويات الاقتصادية لدولة الإمارات.

وتطبيقا لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، قامت حكومة دولة الإمارات بتنفيذها في إطار الاستراتيجيات التالية:[12]

- **إستراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2008 و2010:** تؤسس هذه الإستراتيجية لمرحلة جديدة من العمل الحكومي في إطار مواكبة التغيرات الاقتصادية، وتستهدف في المقام الأول تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، كما تركز على إتباع أفضل الممارسات بهدف تحقيق الرخاء من ناحية، وتعزيز مكانة الدولة إقليميا وعالميا من ناحية أخرى.
- **إستراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و2013:** وضعت هذه الإستراتيجية بهدف تسهيل رؤية الإمارات2021، وهدفت إلى تطوير اقتصاد معرفي تنافسي عن طريق التركيز على الملكية الفكرية، تطوير البنية التحتية الوطنية وزيادة المشاركة العالمية.
- **إستراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2016:** حددت هذه الإستراتيجية التوجهات المتوسطة المدى للحكومة في مختلف القطاعات، وتفصيلها إلى خطط تنفيذية للجهات الاتحادية.

2.3.1 الرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي 2030

تهدف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي إلى تحقيق ما يلي:[13]

- بناء اقتصاد مستدام قائم على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.

- توسيع نطاق تأسيس الشركات الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تطوير بنية تحتية قادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع.
- تبني سياسات مالية منضبطة وقادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية.
- إرساء بيئة مرنة للأسواق المالية والنقدية تتسم بمعدلات تضخم خاضعة للسيطرة.
- إحداث تحسينات ملموسة في كفاءة سوق العمل.

3.3.1 خطة دبي 2021

تمحورت خطة دبي الإستراتيجية حول الأهداف التالية: [14]

- تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقادر على مواجهة الصدمات باعتماده على قاعدة متنوعة من النشاطات الاقتصادية المرتكزة على تحسين الإنتاجية والابتكار.
- تحسين مرتبة دبي كمركز أعمال عالمي، وجعلها بشكل مستمر واحدة من أهم خمس مراكز عالمية للتجارة، النقل، التمويل والسياحة.
- تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار وبشكل خاص الأجنبي المباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

4.3.1 رؤية الشارقة 2021

وضعت رؤية الشارقة لتوحيد كافة الجهود والمبادرات والبرامج السياحية المستقبلية لتحقيق الأهداف التالية:[15]

- نمو مستدام لاقتصاد الإمارة وتطوير قطاع سياحي جاذب، وذلك باتخاذ نهج متعدد الأوجه يأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل ذات الصلة.
- استقطاب 10 ملايين سائح بحلول عام 2021 والتعرف على المحاور الرئيسية لتحقيق هذا الهدف.
- التعاون والشراكة بين الجهات والمؤسسات المختلفة لتحقيق هدف الرؤية.
- استهداف أسواق جديدة وتوسيع حصتها من سوق السياحة والسفر العالمي، حيث تعتبر الصين والهند ودول الخليج من أهم الأسواق التي تسعى الإمارة إلى استقطاب وفود سياحية منها.
- تطوير منتج الشارقة السياحي من بنى تحتية، مواصلات، مطار، متاحف ومنشآت فندقية وفق أفضل المعايير العالمية

2. عرض وتحليل أهم المؤشرات الكمية لقياس التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

يمكن تقييم الوضع الراهن للاقتصاد الإماراتي ومعرفة مدى نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تتبع تطور بعض المؤشرات الخاصة بقياسه وتحليلها، بالإضافة إلى قياس التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان.[16]

1.2 التنويع في النشاطات الإنتاجية

شهد الاقتصاد الإماراتي تحولات كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية تمثلت في تطوره من اقتصاد معتمد على قطاع واحد إلى اقتصاد أكثر تنوعا وانفتاحا، وكانت حصيلة هذا الاتجاه تنامي مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي (%)

السنة / القطاعات الإنتاجية	1990	1995	2000	2005	2010	2015
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	1,64	2,87	3,51	1,72	0,85	0,06
الصناعات الاستخراجية	46,25	30,92	33,87	36,24	31,65	31,46
الصناعات التحويلية	7,74	10,42	13,47	12,05	8,96	0,83
الكهرباء والغاز والماء	1,96	2,06	1,79	1,77	2,44	3,23
التشييد والبناء	7,73	8,68	6,53	7,02	11,59	10,54
تجارة الجملة والتجزئة	,977	10,25	8,63	10,09	12,98	11,97
المطاعم والفنادق	,001	1,41	1,95	1,76	2,04	2,12
النقل والتخزين والاتصالات	4,96	6,72	6,69	6,09	8,48	9,01
العقارات وخدمات الأعمال	5,48	10,01	7,39	7,05	10,67	12,24
الخدمات الاجتماعية والشخصية	1,97	1,61	1,48	1,72	2,23	2,32
قطاع المشروعات المالية	4,09	5,63	5,76	8,30	7,01	7,70
قطاع الخدمات الحكومية	10,35	10,65	9,91	7,57	5,41	5,78
الخدمات المنزلية	0,40	0,78	0,64	0,51	0,44	0,56
القطاعات غير النفطية	53,99	69,44	66,40	63,93	68,59	68,82

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة:

http://www.fcsa.gov.ae/PublicationAr/tabid/130/Default.aspx?MenuId=2(consulté le 12/11/2016).

من خلال ملاحظة الجدول السابق وتحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي يتضح ما يلي:

- الاعتماد الكبير للناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الأولية والخدمات.
- أهمية الصناعات الاستخراجية بالمقارنة مع بقية القطاعات رغم تراجع حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من 46.25% سنة 1990 إلى 31.46% سنة 2015، وذلك نتيجة ارتفاع مساهمة أغلب القطاعات الاقتصادية المتبقية بدرجات متفاوتة.
- يعد القطاع التجاري أحد أهم القطاعات الداعمة لنمو الاقتصاد الإماراتي، فهو يتميز بمعدلات نموه سريعة تخدم الاقتصاد المحلي عن طريق توفير المعروض السلعي للاستهلاك ولمختلف الصناعات، بالإضافة إلى دوره في نقل السلع والبضائع بين الدول من خلال إعادة التصدير.
- التراجع الملحوظ والمتزايد لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي والتي لم تتعد نسبة 1% سنة 2015.
- ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015 رغم تواصل تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، الأمر الذي يعكس مدى أهميتها في النمو الاقتصادي، حيث تساهم هذه القطاعات خصوصا قطاعي التجارة والسياحة مساهمة فاعلة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة.

ولتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للاقتصاد تم حساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة الزمنية 1990 – 2015 لمكونات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. والجدول الموالي يبين نتائج التقدير:

الجدول رقم (02): مؤشر هيرفندال هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.25	0.15	0.17	0.18	0.16	0.15

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

من خلال معطيات الجدول نلاحظ انخفاض قيمة معامل هيرفندال هيرشمان واقترابها من الصفر وخاصة في السنوات التي تراجعت فيها أسعار النفط، وهو ما يدل على حدوث تنويع اقتصادي ملحوظ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي لتصل إلى 69% خلال عام 2015 مقابل 10 % خلال عام 1971،[17] وذلك راجع إلى استخدام الموارد النفطية في إنشاء بنية تحتية متطورة عززت مكانة دولة الإمارات وأهلتها لتكون مقرا لكبرى الشركات العالمية ووجهة سياحية متميزة، بفضل المقومات الاقتصادية الضخمة التي تمتلكها والسياسات الاقتصادية التي تعتمد على الانفتاح، التنوع والمرونة.

2.2 التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة التي تبين توجهات القرارات الاستثمارية فيما إذا كانت تتركز في قطاع معين أم أنها تتوزع بصورة متكافئة على جميع القطاعات الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الجدول رقم (03): التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت (%)

السنة / القطاعات الانتاجية	1990	1995	2000	2005	2010	2015
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	1,29	1,86	2,67	2,83	0,30	0,29
الصناعات الاستخراجية	29,03	15,66	12,95	11,79	14,49	13,39
الصناعات التحويلية	16,44	13,36	16,67	17,07	15,36	14,90
الكهرباء والغاز والماء	10,16	11,63	8,01	8,48	8,66	7,85
التشييد والبناء	3,62	4,96	5,31	5,03	5,22	4,41
تجارة الجملة والتجزئة	,103	3,35	4,36	5,39	4,70	4,88
المطاعم والفنادق	,003	4,09	5,20	7,11	1,56	2,12
النقل والتخزين والاتصالات	15,61	15,40	16,94	18,28	12,21	16,16
العقارات وخدمات الأعمال	4,10	19,24	19,33	14,60	16,45	15,35
الخدمات الاجتماعية والشخصية	0,60	0,63	1,03	4,41	3,26	5,46
قطاع المشروعات المالية	0,22	0,36	0,50	1,21	2,85	2,56
قطاع الخدمات الحكومية	12,83	9,47	7,01	3,80	14,94	12,63

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة:

http://www.fcsa.gov.ae/PublicationAr/tabid/130/Default.aspx?MenuId=2(consulté le 12/11/2016).

من خلال الجدول السابق يتضح أن التكوين الرأسمالي في الصناعات الاستخراجية قد انخفضت نسبته مقارنة ببداية تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي في بداية التسعينات، في حين ارتفعت قيمته في العقارات وخدمات الأعمال، كما يلاحظ أن التوزيع النسبي لإجمالي لتكوين رأس المال لم يلحظ اتجاها عاما محددا لكل القطاعات، والتي تغيرت نسبها بشكل غير متجانس خلال الفترة المشار إليها.

ولتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت تم حساب مؤشر هيرفندال للفترة الزمنية 1990 – 2015 الذي يبين الجدول الموالي قيمه.

الجدول رقم (04): مؤشر هيرفندال هيرشمان لإجمالي تكوين رأس المال الثابت

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.16	0.13	0.13	0.11	0.12	0.12

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

من خلال معطيات الجدول يتضح انخفاض قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان لتوزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت، والذي تغيرت قيمته من 0.16 سنة 1990 إلى 0.12 سنة 2015، الأمر الذي يدل على تحقيق تنويع اقتصادي ملحوظ في توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

3.2 التنويع في الإيرادات الحكومية

تلعب الإيرادات الحكومية دورا مهما في تنويع القاعدة الاقتصادية، وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي لا بد وأن يترافق مع ازدياد نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية، والجدول الموالي يبين التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم (05): التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية (%)

الإيرادات / السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات الأخرى
1990	81.4	18.6
1995	73,1	26,9
2000	73,1	26,9
2005	77,3	22,7
2010	60,1	39,9
2015	41,4	58,6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة:

http://www.fcsa.gov.ae/PublicationAr/tabid/130/Default.aspx?MenuId=2(consulté le 12/11/2016)

من خلال الجدول يتضح تراجع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات الحكومية وخاصة في سنة 2015 مقارنة بالسنوات الأخرى نتيجة التراجع الكبير لأسعار النفط في الأسواق الدولية.

ولتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في الإيرادات الحكومية تم حساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة الزمنية 1990 – 2015. والجدول الموالي يبين نتائج التقدير:

الجدول رقم (06): مؤشر هيرفندال هيرشمان للإيرادات الحكومية

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.69	0.60	0.60	0.64	0.52	0.51

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ارتفاع قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان في السنوات التي ارتفعت فيها الإيرادات النفطية وانخفاض قيمته في سنة 2015 بعد تراجع أسعار النفط بشكل كبير، وهو ما يدل على الاعتماد الكبير للإيرادات الحكومية على الإيرادات النفطية.

4.2 التنويع في الصادرات

يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي حدوث تغيير في بنية الصادرات، فالتنويع فيها يدل على أن الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية وعدم اكتفائه بتكييف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية، والجدول الموالي يوضح تطور قيمة كل من مؤشر تركز الصادرات الذي يعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ومؤشر تنويعها الذي يبين ما إذا كانت بنية الصادرات لبلد ما تختلف عن بنية العالم[18] خلال الفترة 1990 – 2015.

الجدول رقم (07): تطور مؤشري تركيز وتنويع الصادرات

السنة / المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر تنويع الصادرات	0.74	0.70	0.67	0.57	0.54	0.48
مؤشر تركيز الصادرات	0.6	0.56	0.52	0.42	0.34	0.24

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx(consulé le 13/11/2016).

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض قيمة مؤشري تركيز وتنويع الصادرات في الإمارات العربية المتحدة، وهو ما يدل على أن هذه الأخيرة تعرف تنويعا متزايدا ومتناميا للصادرات وأن نسبة اختلاف بنية صادراتها تقل سنة بعد أخرى عن بنية العالم.

5.2 التنويع في الواردات

يمثل التنويع في الواردات جانبا مهما للتنويع الاقتصادي، فتطور بنية الواردات يبين تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات، ولتقييم مدى تنوع بنية الواردات نعتمد على مؤشري تركيز وتنويع الواردات التي يبين الجدول الموالي قيمهما.

الجدول رقم (08): تطور مؤشري تركيز وتنويع الواردات

السنة / المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر تنويع الواردات	0.35	0.35	0.32	0.36	0.34	0.32
مؤشر تركيز الواردات	0.057	0.059	0.064	0.11	0.1	0.10

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx(consulé le 13/11/2016).

من خلال ملاحظة قيم الجدول السابق نلاحظ حدوث تغيرات في تنويع الواردات غير المرتكزة في فئات محددة والمتنوعة بصورة مقبولة.

6.2 التنويع في العمالة

من المحاور المهمة في التنويع الاقتصادي بنية العمالة وتوزيعها على النشاطات الاقتصادية المختلفة، ذلك لأن تنويع الإنتاج يتطلب تنويعا متناسبا مع العمالة التي تقوم بالعملية الإنتاجية، والجدول الموالي يبين توزيع قوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية.

الجدول رقم (09): توزيع قوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية (%)

السنة / القطاعات الإنتاجية	1990	1995	2000	2005	2010	2013
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	06,24	07,50	06,92	5,610	4,690	04.3
الصناعات الاستخراجية	01,44	01,17	01,59	1,360	1,310	01.3
الصناعات التحويلية	09,58	11,06	13,02	13,30	11,28	11.6
الكهرباء والغاز والماء	02,98	02,18	01,71	1,240	1,170	01.1
التشييد والبناء	17,18	14,36	16,54	19,63	23,25	19.5
تجارة الجملة والتجزئة	11,60	18,39	19,38	20,94	19,46	19.1
المطاعم والفنادق	03,00	03,42	04,15	4,330	4,290	05.00
النقل والتخزين والاتصالات	10,38	08,71	06,21	6,600	6,290	07.50
العقارات وخدمات الأعمال	00,45	02,72	02,43	3,130	4,040	03.90
الخدمات الاجتماعية والشخصية	11,26	05,20	04,67	4,400	3,880	04.00
قطاع المشروعات المالية	02,31	01,62	01,33	1,280	1,470	01.60
قطاع الخدمات الحكومية	16,44	12,61	11,74	10,23	10,79	11.50
الخدمات المنزلية	07,14	11,05	10,30	7,950	8,080	09.50

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة:

http://www.fcsa.gov.ae/PublicationAr/tabid/130/Default.aspx?MenuId=2(consulté le 12/11/2016)

من خلال الجدول السابق نلاحظ حدوث تغيرات في توزيع قوة العمل في معظم القطاعات الاقتصادية دون أن يكون لها اتجاها عاما محددا، حيث تغيرت نسبها بشكل غير متجانس خلال الفترة المشار إليها، كما يتضح تركز القوى العاملة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات.

ولتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في تنويع العمالة تم حساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة الزمنية 1990 – 2015، والجدول الموالي يبين نتائج التقدير.

الجدول رقم (10): مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنويع العمالة

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.12	0.11	0.12	0.12	0.13	0.12

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

من خلال معطيات الجدول يتضح انخفاض قيمة مؤشر هيرفندال لتنويع العمالة في الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2015 التي شهدت زيادة في درجة هذا التنويع بشكل عام.

7.2 المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي

يعد المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي مقياسا جيدا لعدم ارتكازه على بعد واحد من أبعاد التنويع الاقتصادي الذي يعد ظاهرة متعددة الأبعاد، والجدول الموالي يبين قيم مؤشر التنويع الإجمالي (المركب) في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990– 2015.

الجدول رقم (11): المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر هيرفندال هيرشمان	**0.36**	**0.31**	**0.31**	**0.30**	**0.26**	**0.24**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجداول (2)، (4)، (6)، (7)، (8) و (10).

من خلال الجدول السابق يتبين التراجع المستمر لمؤشر التنويع الاقتصادي من سنة لأخرى، وهو ما يدل على تزايد درجة تنويع الاقتصاد الإماراتي الذي يمتلك كل مقومات النمو والتطور.

3. القيود والتحديات القطرية، الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسات التطبيقية للإستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

يمكن إيجاز أهم القيود والتحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي:

1.3 القيود والتحديات القطرية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي

تتمثل أهم القيود والتحديات الداخلية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي :

- التنسيق بين الإمارات السبع في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التنويع الاقتصادي في القطاعات غير النفطية؛ كونها حاليا في مراحل مختلفة منه نظرا لتمتعها بحكم ذاتي واسع خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والمالية.
- عدم وجود نموذج موحد للسياسات التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإماراتها تتبنى استراتيجيات تنموية متفاوتة تبعا للموارد والكفاءات المتاحة، فبينما تركز إمارة أبو ظبي على التصنيع القائم على النفط بسبب توفرها على الموارد النفطية الهائلة، تعتمد إمارة دبي على قطاعات غير نفطية مثل النقل، الخدمات اللوجستية، السياحة، الخدمات المالية، العقارات والبناء بسبب انخفاض احتياطيات النفط، لتشكل بذلك المكان الرئيسي لخطة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة التي يقوم نموذج تنميتها الاقتصادية على إستراتيجية الأعمال الرائدة في دبي، كما تلعب الشارقة دورا هاما في خطة التنويع نظرا لاعتمادها على قطاع الصناعات التحويلية المزدهر، والذي يساهم بـ 50% من القدرة الصناعية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- إدارة التباطؤ الحاصل في بعض المشاريع الإنشائية الكبرى بعد تراجع العوائد الريعية، والحفاظ على نمو طويل المدى والمدفوع من طرف القطاع الخاص تحديدا، وليس بواسطة ضخ استثمارات حكومية بشكل كبير في القطاعات غير النفطية. [19]
- عدم فعالية إصلاحات السياسات المحلية في تخفيف مخاطر دورات الانتعاش والكساد، فمن أهم المخاطر على المستوى المحلي في الأجل المتوسط احتمالية تجدد دورات الانتعاش والكساد في ضوء تعافي سوق العقارات والإعلان عن تنفيذ مشروعات عملاقة جديدة، الأمر الذي يدفع الشركات ذات الصلة بالحكومة والشركات الخاصة إلى

القيام مجددا بتحمل المخاطر دون حذر واللجوء مرة أخرى إلى الرفع المالي، وهو ما يؤثر على الميزانيات العمومية للبنوك نظرا لارتباطها الوثيق بالشركات ذات الصلة بالحكومة، وعليه فإن غياب السياسات الاحترازية من الممكن أن يؤدي إلى نمو في الأجل القصير على حساب الاستقرار في الأجل المتوسط. [20]

- انخفاض كبير ومطول في الإيرادات الريعية نتيجة تجدد حالة الركود العالمي أو تزايد المعروض النفطي العالمي، فإن كان ما تملكه الإمارات من أصول أجنبية ضخمة وتحسن مركز لماليتها العامة يوفران حماية لها من الصدمات المعتدلة أو الصدمات المتوسطة الأجل، فإن حدوث انخفاض كبير ومطول في أسعار النفط قد يؤدي إلى تراجع المدخرات المتراكمة والإنفاق المالي في نهاية المطاف، مما قد يكشف مزيدا من مواطن الضعف في الميزانيات العمومية للشركات ذات الصلة بالحكومة والشركات الخاصة.

- التحول من التوجه التقليدي القائم على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر المرتكز أساسا على إنشاء المناطق الحرة مع منح مزايا إضافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تهيئة بيئة عامة تساعد على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر العالي الجودة.[21]

- القيام بالمراجعة الشاملة والدورية لمنظومة القوانين والتشريعات ونوعية الإجراءات التنفيذية حتى تتسم بالمرونة وتتمكن من مرافقة التحولات الاقتصادية ومواجهة التحديات المستقبلية.

- إدراك طبيعة المتغيرات والمستجدات الحديثة للاقتصاد العالمي والتفاعل معها لتجنب أثارها السلبية.[22]

2.3 القيود والتحديات الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي

تتمثل أهم التحديات الخارجية المؤثرة في السياسات التطبيقية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي: [23]

1.2.3 الالتزام بالاتفاقيات الدولية

تعد دولة الإمارات من أكثر الدول العربية اندماجا في الاقتصاد العالمي من خلال الارتباط الوثيق والاعتماد الكبير على الأسواق العالمية سواءا لتصدير النفط، استيراد مختلف الاحتياجات، واستثمار الفوائض النفطية، وهذا الاندماج في النظام الاقتصادي

العالمي الذي تحكمه العديد من الاتفاقيات يوجب عليها الالتزام بالقيود التي تفرضها المنظمات والاتفاقيات الدولية المختلفة من بينها المنظمة العالمية للتجارة، والتي تفرض الكثير من القيود على سياسات الدول الاقتصادية لعل أبرزها عدم إمكانية استخدام السياسات التجارية لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال توفير الدعم الحكومي أو الحماية من المنافسة الأجنبية للصناعات الوطنية الناشئة، بالإضافة إلى عدم إمكانية استخدام السياسات النقدية في إطار الجهود الرامية إلى تنويع مصادر الدخل نتيجة ارتباط العملة الإماراتية بالدولار الأمريكي.

2.2.3 التباطؤ الاقتصادي في الأسواق الناشئة

يرتبط الاقتصاد الإماراتي ارتباطا وثيقا بالأسواق الأسيوية الناشئة، وهو ما يعرضه للمخاطر في حالة حدوث صدمات نمو بالتزامن في جميع هذه الأسواق، وذلك نتيجة ضغوط القطاع المالي أو فشل الإصلاحات المالية والهيكلية فيها؛ باعتبار أن دول آسيا الناشئة وخاصة الهند تمثل الوجهة الرئيسية للصادرات الإماراتية، فضلا عن مساهمة الطلب الخارجي الكبير من آسيا على الحد من تأثر الإمارات بضعف الاقتصاديات الأوروبية والعقوبات المفروضة على إيران، بالإضافة إلى أن تباطؤ اقتصاديات الدول الأسيوية الناشئة قد يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط الذي يشكل أحد المحركات المهمة وراء نمو الصادرات السلعية غير النفطية وتراجع السياحة والحد من الطلب الأجنبي على العقارات.

3.2.3 عدم التزام كلي أو جزئي بالسياسات التي تعهدت بها منطقة اليورو

إن عدم التزام كلي أو جزئي بالسياسات التي تعهدت بها منطقة اليورو في حالة ظهور ضغوط مالية وزيادة التشابك بين الكيانات السيادية والبنوك مجددا من شأنه أن يؤثر سلبا على دولة الإمارات، فسيكون من الصعب تجديد بعض قروض الشركات ذات الصلة بالحكومة التي حل تاريخ استحقاقها، وسترتفع التكلفة الكلية للقروض التي تحصل عليها هذه الشركات من الأسواق الدولية، مما سيفرض أعباء إضافية على ميزانياتها العمومية، ومن المرجح أن تنتقل المشكلات المالية التي تواجه هذه المؤسسات إلى الجهاز المصرفي الإماراتي بسبب الارتباط الشديد بينهما.

4.2.3 حدوث تغير مفاجئ في اتجاه التدفقات الرأسمالية الداخلة

وهو ما قد ينشأ عن تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة أو تجدد الضغوط المالية العالمية وغيرها من العوامل، ويؤثر ذلك على تجديد القروض كما قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض بالنسبة للبنوك والشركات ذات الصلة بالحكومة والمقترضين من القطاع الخاص والحكومة.

5.2.3 موجة التغيرات السياسية في المنطقة العربية

والتي كان لها أثر كبير على العلاقات الاقتصادية وتدفقات رؤوس المال، فامتلاك الإمارات العربية المتحدة لاستثمارات مباشرة كبيرة في مجالات الاتصالات، العقارات وأنشطة أخرى في الدول العربية التي تعرف اضطرابات سياسية من شأنه التأثير على مستوى الاستقرار والطلب على الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يشكل أحد أهم مخاطر التي تواجه الاقتصاد الإماراتي.

4. عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة والدروس المستفادة منها

يحتل الاقتصاد الإماراتي في الوقت الراهن مكانة هامة على المستوى العالمي؛ نظرا لتمتعه بالعديد من المقومات التي كان لها دور أساسي في تمكينه من المضي قدما على طريق التنمية واستدامتها في مرحلة ما بعد النفط بالرغم من التحديات المحيطة به إقليميا وعالميا.

1.4 عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

تتمثل أهم عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات فيما يلي:

- **الإدراك المبكر لأهمية التنويع الاقتصادي في استدامة التنمية:** فلقد شرعت دولة الإمارات العربية المتحدة في تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي منذ سنوات 1990 بعد تراجع أسعار النفط، كما هيأت ظروف نجاحه بإقامة بيئة استثمارية متكاملة تشتمل على كافة مقومات التنافسية واقتصاد المعرفة، تطوير البنية التحتية واعتماد منهجية تقوم على الانفتاح والديناميكية في الأسواق.
- **تميز الاقتصاد الإماراتي بالديناميكية:** فهو اقتصاد مفتوح ومنتج قادر على النمو الذاتي ذو جدارة ائتمانية وقواعد مالية ونقدية متينة، فضلا عن امتلاكه قطاعات غير نفطية مزدهرة.

- **الاستقرار السياسي والأمني:** تمتاز دولة الإمارات بتحقيق التوازن بين استقلال الوحدات الإقليمية من جهة والمركزية من جهة ثانية، فلكل إمارة من الإمارات السبع قيادتها الخاصة، وفي المقابل فإن الدولة محكومة بمجلس أعلى يضم حكام الإمارات السبع، وقد أسس التعاون بين هذه الأخيرة لمستوى عال من الاستقرار السياسي الذي يؤدي بدوره إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وهو ما يضمن احتفاظ اقتصاد البلاد بميزة تنافسية قوية باعتبار دولة الإمارات المركز التجاري الأساسي في منطقة الخليج العربي وأحد أكبر الاقتصاديات فيها.

- **الانفتاح الاقتصادي:** ركزت دولة الإمارات في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي على ثلاثة محاور تمثلت في الاستثمار واستبدال ثروة النفط بثروة مادية (مدارس، مستشفيات، تعليم، جسور، مطارات)، بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية متطورة تضاهي البنى التحتية في الكثير من دول العالم، وذلك من خلال وضع تشريعات قانونية تخدم النمو الاقتصادي وتجعل منها وجهة استثمارية مهمة وجاذبة، فضلا على انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون الخليجي، وتوقيعها على عدة اتفاقيات دولية كاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، اتفاقيات استثمار ثنائية مع 38 بلدا واتفاقيات ازدواجية ضريبية مع 49 بلدا.

- **تطور القطاع المصرفي:** يضطلع القطاع المصرفي الإماراتي بدور هام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتهيئة الظروف المواتية للنمو، من خلال مساهمته في جذب الاستثمارات في القطاع المالي وتمويل القطاع الخاص، نظرا لشفافيته وتطويره لآليات وأدوات عمل البنوك وتكييفها مع المستجدات المالية والنقدية الحديثة، ومنها محاربة غسيل الأموال والرقابة الفعالة على البنوك وتسيير السيولة المصرفية إضافة إلى التنبؤ بالأزمات المالية والتصدي لها.

- **استقرار السياسة النقدية:** فبحكم الربط الثابت لسعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي، لا يوجد أثر مباشر لتقلبات سعر صرف العملات الأجنبية على المداخيل المتأتية من قطاع النفط في الموازنة الحكومية.

- **توفر بنية تحتية حديثة:** تمتلك الإمارات العربية المتحدة إحدى أكثر البنى التحتية تطورا في العالم، فمنذ نشأتها حرصت على تطوير بنية تحتية متكاملة على درجة عالية من الجودة والكفاءة، وهو ما أهلها للحصول على مراكز متقدمة في مؤشرات التنافسية

العالمية في هذا المجال، ومع ذلك تستمر في استثمار مبالغ كبيرة من رأس المال في البنية التحتية ضمن جدول الأعمال الوطني رؤية الإمارات 2021، والذي يهدف إلى جعل الإمارات العربية المتحدة من أفضل البلدان في العالم في جودة البنية التحتية في وقت قياسي.

- **تشجيع الإبداع والابتكار:** ركزت دولة الإمارات على الابتكار كونه أحد أعمدة التنويع الاقتصادي، سواءا في القطاع الحكومي بما يصب مباشرة في تطوير المعرفة أو على مستوى الشركات لطرح أفكار وحلول مبتكرة للصناعات الحديثة.

- **سهولة ممارسة الأعمال:** تتميز دولة الإمارات ببيئة استثمارية محفزة بفضل المقومات الاقتصادية الضخمة التي تمتلكها والسياسات الاقتصادية التي تعتمد على الانفتاح، التنوع والمرونة، فقد عملت على تكامل السياسات الصناعية، النقدية، المالية، التجارية والتشغيلية، عن طريق تحسين الإجراءات والقوانين المتعلقة بعملية تأسيس الشركات للمستثمرين المحليين والأجانب والتملك الكامل في المناطق الحرة، إنشاء بنية تحتية متطورة، توفير موارد بشرية ذات كفاءة ومؤهلات عالية، حماية حقوق الملكية الفكرية وغيرها.

- **توفير بيئة مؤسساتية مناسبة:** يعد إصلاح هيكل المؤسسات (القوانين والتنظيمات وخاصة ما يرتبط بحقوق الملكية) من بين أهم العوامل التي ساعدت على نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- **الشراكة بين القطاعين الخاص والعام:** والتي تعد إحدى الآليات الأكثر شيوعا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد حرصت الحكومة الإماراتية على توفير بيئة عمل مستقرة للمستثمرين تحكمها آليات ضريبية وقانونية وتنظيمية عادلة، الأمر الذي سمح بتطوير عدة قطاعات مثل قطاع التطوير العقاري، المرافق العامة، النقل، الطاقة والسياحة في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة إطلاق مشاريع جديدة مبتكرة. [24]

2.4 الدروس المستفادة من التجربة الإماراتية في التنويع الاقتصادي

بعد التطرق لتجربة دولة الإمارات في التنويع الاقتصادي يمكننا أن نخلص إلى مجموعة من الدروس التي يمكن الاستفادة منها، وهي:

- ضرورة امتلاك رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي تتضمنها خطط تنموية متتابعة ومتكاملة والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

- التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب العمل على وضع نهج متوازن في التنمية، القيام بإصلاحات متجانسة ومتكاملة، الاستثمار في الموارد البشرية والمؤسسات والبنيات التحتية والعمل على توفير مناخ جيد للأعمال.

- يعتمد تحقيق التنويع الاقتصادي بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي جيد، فنتائج التجارب التنموية المختلفة تعتمد أساسا على البيئة المؤسسية التي تحتضنها، وهو ما يقتضي حوكمة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي وإخضاعها لضوابط الشفافية.

- يشكل الإبداع والابتكار أحد المحاور المهمة لتحقيق التنويع الاقتصادي، فالاستثمار في اكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجية من شأنه الحد من التكاليف، تطوير قطاعات جديدة، رفع الكفاءة وتحسين الإنتاجية، فالمزايا التنافسية لا تقوم على وفرة الموارد الطبيعية أو اليد العاملة ذات التكلفة المتدنية بقدر ما تتحقق عبر الابتكار والمعرفة والإدارة الجيدة.

- نجاح سياسة التنويع الاقتصادي مرتبط بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتوفير البيئة المحفزة لنمو وتوسع استثماراتهم، حيث تلعب السياسات الأفقية دورا مهما ورئيسيا في هذا الإطار كونها تمكن من توفير مناخ مناسب للأعمال للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، وهي تتضمن تحسين التعليم ورفع مستوى المهارات، تشجيع البحث والتطوير وإنشاء بنية تحتية مناسبة لممارسة الأعمال، بالإضافة إلى بعض السياسات العمودية التي تحمي الشركات المحلية الناشئة من المنافسة الخارجية، ويمكن أن تتخذ شكل استثمارات في البنية التحتية، أو حوافز انتقائية تأخذ طابع تخفيضات في الضرائب أو في الرسوم الجمركية، حتى يتسنى للمنتجين المحليين خفض تكاليفهم ومواجهة منافسيهم.

الخاتمة

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على التطوير المستمر لاقتصادها، فاعتمدت على إستراتيجية التنويع الاقتصادي للتقليل من مخاطر التركيز على القطاع النفطي ومواجهة العديد من التحديات القطرية والدولية.

ففي ظل الواقع النفطي الجديد أدى نجاح سياسات التنويع الاقتصادي إلى جعل الإمارات العربية المتحدة من أقل الدول تأثرا بالتراجع الحالي في سعر النفط، وذلك راجع

إلى استثمار العوائد الريعية في بناء اقتصاد متوازن وقادر على النمو دون استنزاف الموارد، والتوسع تدريجيا في القطاعات المنتجة غير النفطية المرتكزة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الابتكار، وهو الأمر الذي سمح لها بتحقيق إنجازات استثنائية على صعيد بناء اقتصاد المعرفة، وكذلك في قطاعات البنى التحتية، السياحة، الخدمات المالية والمصرفية وبعض الصناعات كصناعة الأدوية، مواد البناء، البتروكيماويات والألمونيوم.

إن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات مكن اقتصادها من التحول إلى اقتصاد متكامل تساهم فيه القطاعات الاقتصادية غير النفطية بنسبة حوالي69 % سنة 2015 بعدما كان يعتمد على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي سنة 1971، والتي يتوقع أن ترتفع في السنوات القليلة المقبلة بحيث لا يتجاوز الاعتماد على النفط 20% فقط من الناتج وفقا لإستراتيجية محكمة ضمن رؤية الإمارات 2021.

وتوصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني، سعيا للتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، وهو ما يترتب عنه استغلال أمثل لمختلف موارد المجتمع وضمان التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني، مما يجنبه الوقوع في الأزمات والتعرض للصدمات الخارجية.
- إن تحقيق التنويع الاقتصادي وإن كان ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن هذا الأخير ليس كافيا لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية، إذ لا بد أن يترافق مع تنويع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات، والواردات، وإيرادات الدولة، والعمالة، وإجمالي تكوين رأس المال، وذلك انطلاقا من كون التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى.
- تحقيق تنويع اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي جيد يعمل على تنفيذ السياسات الهادفة إلى التحول الهيكلي لصالح التصنيع والتقنيات القائمة على المعرفة، والتركيز على المشاريع المعتمدة على التقنيات المتطورة لرفع القيمة المضافة للمنتجات الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

- يرجع نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها وتفادي التهديدات المرتبطة بالاعتماد شبه الكلي على قطاع واحد بالأساس إلى الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط منذ فترة طويلة قبل حدوث التقلبات الحادة التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية في الآونة الأخيرة، وذلك في إطار السعي الحثيث نحو بناء نموذج تنموي مستدام.
- من أهم التحديات التي تواجه تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة مراعاة البعد المحلي والاتحادي والخليجي، فتمتع الإمارات السبع بدرجة عالية من الاستقلالية في المسائل الاقتصادية والتنموية جعل لكل منها أهدافها التنموية ومن ثم نموذجها التنموي الخاص بها، وهو ما يحول دون التنسيق المتواصل بينها رغم أهميته في جعل الاقتصاد الإماراتي أكثر كفاءة وتنافسية من خلال الاستغلال الأمثل للمميزات التنافسية التي تتمتع بها كل إمارة.

أما بالنسبة للتنسيق الإقليمي مع دول الخليج الأخرى فيعيقه عدم وجود رؤية تنموية خليجية موحدة من جانب وضعف مؤسسات العمل الخليجي المشترك من جانب أخر، وذلك في وقت تبزر فيه أهمية التكتلات الإقليمية أو الاقتصادية لما يمكن أن تضيفه من قوة تفاوضية كبيرة للدول الأعضاء، والتي تمكنها من الحصول على شروط تجارية أف

الاحالات والمراجع

[1] وزارة الاقتصاد الإماراتية:

http://government.ae/economy (consulté le 11/10/2016)

[2] http://www.nationshield.ae/home/details/files (consulté le 11/10/2016)

[3] يدل مؤشر اقتصاد المعرفة على ما إذا كان المناخ في دولة معينة صالحا لاستخدام المعرفة من أجل التنمية الاقتصادية، أما مؤشر المعرفة فيقيس قدرة الدولة على توليد المعرفة وتبنيها ونشرها، وتتراوح قيمتهما ما بين 0 و 10.

[4] تقرير المعرفة العربي لعام 2015 : الشباب وتوطين المعرفة – دولة الإمارات العربية المتحدة . :

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja(consulté le 05/10/2016)

[5] http://www.nationshield.ae/home/details/files (consulté le 11/10/2016)

[6] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية:

http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/appmanager/nd/42;ECSSR_COOKIE=2y4XXwMJ0WKBnTG1000886313!846022310?_nfpb=true&_pageLabel=9645&f (consulté le 05/10/2016).

[7] مجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي:

https://www.adced.ae/sites/ar/MediaCenter/Pages/Special-Economic-Zones.aspx (consulté le 11/10/2016)

[8] وزارة الاقتصاد الإماراتية:

http://government.ae/economy (consulté le 11/10/2016)

[9]https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=7&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjDm.pdf (consulté le 04/9/2016).

[10] Diversification and development of the UAE's economy, Daniele Schiliro,2013,p8:https://mpra.ub.unimuenchen.de/47089/1/MPRA_paper_47089.pdf(consulté le 05/9/2016).

[11]https://www.vision2021.ae/sites/default/files/uae_vision-arabic.pdf (consulté le 05/9/2016).

[12] مجلس وزراء دولة الإمارات:

http://uaecabinet.ae/ar/strategic-planning#sthash.NWW7DJh0.dpuf (consulté le 05/9/2016).

[13] مجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي:

https://www.adced.ae/sites/ar/SitePages/Home.aspx (consulté le05/9/2016).

[14] المجلس التنفيذي لإمارة دبي:

http://www.dubaiplan2021.ae −2015/ (consulté le 05/9/2016).

[15] هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة:

http://corporate.sharjahtourism.ae/ar-ae/Media-Department/News-ar// (consulté le 05/9/2016).

[16] يعتمد معامل هرفندال-هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي .

[17] عميرة محمد سعد، اقتصاد دولة الإمارات العربية: الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002:
www.sesric.org/jecd/jecd_articles/ART02020101-2.pdf(consulté le 15/11/2016).

[18] تتراوح قيمة مؤشر تركز الصادرات بين 0 و 1، ويدل اقتراب قيمته من 1 على تركز أكبر للصادرات، أما مؤشر تنوع الصادرات الذي تتراوح قيمته كذلك بين 0 و 1، فيدل اقتراب قيمته من 1 على وجود فرق كبير مع المتوسط العالمي في حين يشير اقتراب قيمته من 0 على تنوع أكبر.

[19] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:
http://en.calameo.com/read/001231435ab3f2c0a8fd5?bkcode=a8fd5(consulté le 13/11/2016).

[20] صندوق النقد الدولي:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/scr/2013/cr13239a.pdf(consulté le 13/11/2016).

[21] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية:
http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ lang=/Publications_0400.xml (consulté le 13/11/2016).

[22] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:
http://en.calameo.com/read/001231435ab3.xml (consulté le 13/11/2016).

[23] صندوق النقد الدولي:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/scr/2013/c.pdf.xml (consulté le 13/11/2016).

[24] http://www.uaeinteract.com/arabic/economy.html#2.xml (consulté le 12/11/2016).